الأمم المتحدة S/2024/238

مجلس الأمن

Distr.: General
14 March 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 14 آذار/مارس 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

يشرفني أن أحيل طيه، وفقا للفقرة 6 من قرار مجلس الأمن 2697 (2023)، خريطة طريق لإنجاز ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والخطوات اللازمة لاختتام عمله. وقد وضعت خريطة الطريق بالتشاور مع حكومة العراق.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وخريطة الطريق وإصدارهما بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) كريستيان **ريتشر**
المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق

030424 220324 24-04994 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

خريطة طريق لإنجاز ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

موجز

عملا بالفقرة 6 من قرار مجلس الأمن 2697 (2023)، تبيّن خريطة الطريق هذه ما سينجزه فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قبل انتهاء ولايته في 17 أيلول/سبتمبر 2024، وتوضح أيضا ما كان يمكن أن ينجزه الفريق على المدى المتوسط لو مُددت ولايته لسنة إضافية، حتى 17 أيلول/سبتمبر 2025. والغرض من القيام بذلك هو إبلاغ حكومة العراق ومجلس الأمن والمجتمع الدولي بشكل كامل بالآثار التي تنجم عن انتهاء ولاية الفريق في 17 أيلول/سبتمبر 2024. وقد استشيرت حكومة العراق رسميا بشأن الجوانب الموضوعية في وضع خريطة الطريق. وعمل الفريق أيضا مع منظمات المجتمع المدني.

ولا يزال الفريق منخرطا مع حكومة العراق لضمان انتهاء عمله بطريقة مجدية، إلى أقصى حد ممكن، بحلول 17 أيلول/سبتمبر 2024، حتى تتمكن السلطات العراقية المختصة من استخدام ذلك العمل فيما بعد. وتحقيقا لهذه الغاية، أعربت حكومة العراق عن اعتزامها إنشاء فريق وطني متخصص وعيّنت 17 خبيرا متخصصا يقوده رئيس فريق معيَّن من قبل مجلس القضاء الأعلى. وبناء على طلب حكومة العراق، سيواصل الفريق إتاحة بناء القدرات للخبراء الوطنيين المتخصصين حتى أيلول/سبتمبر 2024. والمجالات الأساسية التي يجري العمل فيها ابتغاء المساعدة على تحقيق انتقال سلس هي إدارة الأدلة، والتحقيقات، وبناء القدرات، والتواصل مع الدول الأعضاء. ومن الأمور الحاسمة في هذا الجهد بعض النقاط الرئيسية التي ينبغي الإقرار بها:

(أ) تتوقف جودة الأدلة التي يسلمها الفريق على جودة النظام الذي يضعه العراق لإدارتها. فوجود نظام لذلك يكفل للعراق تمكُّنه من أن يستخدم على النحو السليم الأدلة التي يسلمها له الفريق في شكل منظَّم؛ ومن شأن التوافر على أداة للبحث أن تمكن العراق من أن يحدد بكفاءة الأدلة ذات الصلة بتحقيقاته؛

(ب) إعداد الأدلة لأغراض الإفصاح، بحيث تكون أدلة مرمَّزة وتتضمن شروط الاستلام وموافقة المصدر، وبحيث تتطلب أيضا تعمية بعض المعلومات في كثير من الأحيان، عمليةٌ تستغرق الوقت وتستهلك الموارد وتُستَخدم لغرض محدود، ألا وهو دعم التحقيقات والملاحقات القضائية الجارية؛

(ج) تتضمن نواتج العمل التي أعدها الفريق فحصا لجرائم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضا باسم داعش) التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وستكون هناك حاجة إلى إطار قانوني وطني للتحقيق في هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها جنائيا في العراق حتى يتسنى استخدام هذه المنتجات إلى أقصى حدد ممكن؛

(د) الأموال التي تدعم تقريبا جميع عمليات بناء القدرات التي يقدمها الفريق إلى العراق هي إلى حد كبير أموال خارجة عن الميزانية وسيتعين إعادتها إلى الجهات المانحة المعنية عند انتهاء الولاية؛

(هـ) سينتهي العمل الجاري بشأن طلبات المساعدة المقدمة من الدول الثالثة بانتهاء الولاية.

ولن يُكمَل عمل الفريق المتعلق بالتنفيذ الكامل للقرار 2379 (2017) بحلول أيلول/سبتمبر 2024. والأسباب الفنية والقانونية لإنشاء الولاية لا تزال صالحة وقابلة للتطبيق اليوم كما كانت في عام 2017: فقد ارتكب أعضاء تنظيم داعش جرائم دولية، وينبغي التحقيق في هذه الجرائم وينبغي محاسبة الجناة المزعومين في العراق وفي الدول الثالثة مساءلة جنائية عليها. ويظل الفريق ملتزما بتحقيق هذه الأهداف، بما يتمشى مع قراري مجلس الأمن 2379 (2017) و 2697 (2023) ومع اختصاصات الفريق (S/2018/118، المرفق)، وكل ذلك دعما لحكومة العراق والمجتمعات العراقية والضحايا العراقيين الذين عانوا من جرائم تنظيم داعش.

أولا - مقدمة

1 - تطلب الفقرة 6 من قرار مجلس الأمن 2697 (2023) إلى المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أن يضع، بالتشاور مع حكومة العراق، خريطة طريق لإنجاز ولاية الفريق، والخطوات اللازمة لاختتام عمله. وتُقدَّم خريطة الطريق هذه بكل احترام إلى مجلس الأمن.

2 - وأنشئ الفريق بموجب قرار مجلس الأمن 2379 (2017) لدعم الجهود المحلية الرامية إلى محاسبة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضا باسم داعش) عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة على جرائمه في العراق التي قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، بما في ذلك التحقيقات التي تضطلع بها السلطات المختصة في العراق وفي دول ثالثة. ويعمل الفريق، في تنفيذ ولايته، وفقا لاختصاصاته (S/2018/118، المرفق)، على نحو ما وافق عليه مجلس الأمن في 13 شباط/فبراير 2018، ووفق مجموعة من إجراءات التشغيل الموحدة الداخلية التي وضعها الفريق. ويسعى الفريق كذلك إلى إعمال المبدأ التوجيهي المتمثل في الحياد والاستقلالية في جميع أعماله.

3 - ويعمل الفريق في العراق منذ تشرين الأول/أكتوبر 2018. وقد أنشأ ست وحدات تحقيق ميدانية ووحدتين مواضيعيتين تركز على الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش ضد جميع مجتمعات الضحايا والفئات الضعيفة في العراق، في الفترة بين عامي 2014 و 2017. ومن خلال عمله الميداني التحقيقي، وعلى نطاق أوسع، من خلال تعاونه مع السلطات العراقية المختصة والجهات الفاعلة الأخرى، جمع الفريق الملايين من مواد الإثبات - المستندية والاستدلالية الجنائية العلمية والرقمية - من مجموعة متنوعة من المصادر، بلغ مجموع حجمها من البيانات حوالي 40 تيرابايت. وقد استخدم المحققون والمحامون والمحللون في الفريق هذه المواد باعتبارها الأساس الإثباتي لسلسلة من تقييمات الحالات والتقارير التحليلية التي تحدد ما إذا كانت الأعمال التي ارتكبها تنظيم داعش ترقى إلى مستوى الجرائم الدولية. ويهدف عمل الفريق والأدلة التي يجمعها إلى دعم التحقيقات والملاحقات القضائية الوطنية المتعلقة بتنظيم داعش في العراق وفي جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، تعاون الفريق مع نظرائه القضائيين العراقيين في الإعداد المشترك لملفات القضايا المتعلقة بالجناة المشتبه فيهم الموجودين خارج العراق.

4 - ويعمل الفريق عن كثب مع السلطات العراقية المختصة في تنفيذ ولايته، ويقدم دعما مكثفا لبناء قدراتها من خلال توفير التدريب والمعدات والخبرة التقنية والفنية. وحتى الآن، عمل الجانبان معا لإجراء 67 عملية تنقيب عن المقابر الجماعية، وحصلا على بيانات من مئات المحجوزات من الهواتف والأقراص الصلبة التي تعود لتنظيم داعش، وقاما برقمنة ما يقرب من 15 مليون من السجلات الورقية المتصلة بجرائم التنظيم. ويواصل الفريق المساعدة في إنشاء وتدريب وحدة متخصصة لحماية الشهود في وزارة الداخلية، ويعمل مع وزارة الصحة ومجموعة من المنظمات غير الحكومية وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين لتعزيز قدرات الدعم النفسي - الاجتماعي وشبكة لإحالة ضحايا تنظيم داعش والشهود وأسرهم.

5 - وقد مدد قرار مجلس الأمن 2697 (2023) ولاية الفريق حتى 17 أيلول/سبتمبر 2024 فقط، بناء على طلب من حكومة العراق. وفي حين أن ذلك مكَّن الفريق من مواصلة عمله لسنة إضافية، فقد حدد جدولا زمنيا يضع نهاية مفاجئة لذلك العمل. ولكن، حتى وإن انتهت ولاية الفريق في 17 أيلول/سبتمبر 2024، فإن عمله لن يكون مكتملا بحلول ذلك التاريخ. وحسبما جاء في التقرير الحادي عشر المقدم من المستشار

الخاص ورئيس فريق التحقيق إلى مجلس الأمن، فإن إنجاز الولاية غير ممكن في غضون هذا الإطار الزمني، مما سيؤثر في نهاية المطاف على جهود المساءلة الشاملة التي أنشئ الفريق لدعمها.

6 - والهدف المتوخى من خريطة الطريق هذه هو معالجة هذه الحالة بشكل كامل. فمن ناحية، ستنتهي ولاية الفريق في 17 أيلول/سبتمبر 2024، وبالنظر إلى هذا الإكراه، تبيّن خريطة الطريق ما سيتم تحقيقه فيما يتعلق بجهود الفريق في مجالات إدارة الأدلة والتحقيقات وبناء القدرات وبشأن تواصله مع الدول الأعضاء. ومن ناحية أخرى، توضح خريطة الطريق أيضا ما كان يمكن أن يحققه الفريق على المدى المتوسط لو مُددت ولايته لسنة إضافية، حتى 17 أيلول/سبتمبر 2025. والغرض من ذلك هو إبلاغ حكومة العراق ومجلس الأمن والمجتمع الدولي بشكل كامل بالآثار التي تنجم عن انتهاء ولاية الفريق في 17 أيلول/سبتمبر 2024.

7 - ومنذ اعتماد القرار 2697 (2023)، يواصل الفريق العمل عن كثب مع جميع النظراء العراقيين ابتغاء تنفيذ القرار. وبعد تقديم تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2697 (2023) (S/2024/20) في 15 كانون الثاني/يناير 2024، كثّف الفريق تواصله من أجل وضع خريطة الطريق. وفي الفترة بين 30 كانون الثاني/يناير و5 آذار/مارس 2024، عقد الفريق مشاورات رسمية مع لجنة التنسيق الوطنية، وهي الهيئة الحكومية المعينة التي تسهل عمل الفريق في العراق، وذلك لوضع خريطة الطريق. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الفريق على نطاق واسع مع مجلس القضاء الأعلى، الذي حددته حكومة العراق بوصفه السلطة المختصة والمتلقي المقصود للأدلة التي جمعها الفريق. وتنعكس في خريطة الطريق المدخلات المتعلقة بجوانبها الفنية التي وردت من هؤلاء النظراء. وفي كل هذه المناقشات، واصلت حكومة العراق التأكيد على أهمية انتهاء الولاية بحلول 17 أيلول/سبتمبر 2024 وأن هذا هو السيناريو الوحيد المقبول بالنسبة لها.

8 - وخلال المشاورات، اتُّفق على أن الهدف الرئيسي ما زال يتمثل في ضمان عدم ضياع عمل الفريق، وعلى أن العراق في وضع جيد لتلقي هذا العمل واستخدامه في سعيه إلى مساءلة تنظيم داعش. وهذا يعني أن الحالة النهائية عند انتهاء الولاية أمر بالغ الأهمية للانتقال السليم. وفي هذا الصدد، أبلغت لجنةُ التنسيق الوطنية رسميا الفريقَ في 11 آذار/مارس 2024 باعتزامها إنشاء فريق وطني متخصص مكون من 17 خبيرا متخصصا يقوده قيادي معيَّن من قبل مجلس القضاء الأعلى. وقررت أيضا أن يتلقى هذا الفريق الوطني دورات تدريبية على يد خبراء تقنيين من الفريق في مجاليْ إدارة الأدلة والحفظ الرقمي، وذلك على مدى الأشهر الستة المقبلة.

9 - وبالتوازي مع ذلك، استُشيرت أيضا منظمات المجتمع المدني بشأن انتهاء الولاية، سواء في الاجتماعات الثنائية أو في الاجتماع الأخير لمنتدى الحوار بين فريق التحقيق والمنظمات غير الحكومية في 6 آذار/مارس 2024. وفي تلك الاجتماعات، وأحيطت تلك المنظمات علما بنتائج المشاورات مع حكومة العراق. وأثيرت مخاوف بشأن مستقبل المساءلة عن جرائم تنظيم داعش وسبيل المضي قدما بعد انتهاء الولاية فيما يتعلق بالمحاكمات في العراق للجناة من تنظيم داعش بتهم ارتكاب جرائم دولية.

ثانيا - انتهاء ولاية فريق التحقيق واختتام مهمته في 17 أيلول/سبتمبر 2024

10 - لا يزال الفريق ملتزما بتنفيذ قراريْ مجلس الأمن 2379 (2017) و 2697 (2023)، وسيواصل عملياته، وفقا لما اتُّفق عليه مع حكومة العراق، حتى 17 أيلول/سبتمبر 2024. وقد عدل الفريق أولوياته،

وحول تركيزه إلى إنجاز عمله على أساس زمني استنادا إلى التاريخ المطلوب لاختتام مهمته. وفي سياق هذا التحول، يظل ضمان انتهاء عمل الفريق بطريقة مجدية مبدأ هاما حتى يتمكن العراق من استخدامه بالكامل فيما بعد لصالح الانتقال السلس. والمجالات الأساسية التي يجري العمل فيها ابتغاء المساعدة على تحقيق هذه النتيجة هي إدارة الأدلة، والتحقيقات، وبناء القدرات، والتواصل مع الدول الأعضاء. وتجدر الإشارة أنه بعد انتهاء ولاية الفريق وانتهاء العمليات، سيلزم تحديد فترة تصفية وفقا للممارسة المتَّبعة في الأمم المتحدة لحل المسائل المعلَّقة المتصلة بإدارة الأصول والتعامل معها. وفي هذا الصدد، شرع الفريق في اتخاذ الخطوات اللازمة لاختتام عمله، بالتعاون مع جميع النظراء المعنيين في الأمانة العامة.

إدارة الأدلة

11 - تسجَّل جميع الأدلة التي يجمعها الفريق في نظام إدارة الأدلة الخاص به[1]، وتخزَّن ثم تُعالج بغرض تحميلها على منصة استكشاف إلكترونية لتحليلها. وهناك برامجيات تحليلية واستدلالية جنائية وبرامجيات خرائط متخصصة أخرى يستخدمها الفريق لزيادة هيكلة البيانات واستخدامها ومقارنتها. ومعظم الأدلة التي تلقاها الفريق هي أدلة رقمية. وأي دليل يتم تلقيه في شكل مادي (على سبيل المثال، في شكل ورقي أو في شكل قرص مضغوط أو قرص صلب)، وعادة ما يكون نسخة من دليل أصلي، يُخزَّن بشكل آمن في مكتبيْ الفريق في بغداد وإربيل. ويبلغ مجموع حجم ما يحوزه الفريق من الأدلة حوالي 40 تيرابايت من البيانات.

12 - وقد قدم فريق التحقيق لنظرائه التقنيين من السلطات العراقية المختصة، وتحديدا مجلس القضاء الأعلى، إحاطة بشأن نظام إدارة الأدلة هذا، الذي يُطلب للاستفادة من كميات الأدلة التي ستُنقَل وفقا لتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2697 (2023) (S/2024/20). وأبلغ الفريقُ أنه ليس في وضع يسمح له بتوفير النظام والبرامجيات التي يستخدمها. بيد أن الخبراء سيقدمون كل الدعم الممكن لضمان أن يتمكن العراق من تحمل المسؤولية عن شراء نظامه الخاص أو استحداثه، مع مراعاة الوقت الذي تتطلبه مثل هذه العمليات المطولة لشراء النظام أو استحداثه. واتُّفق مع حكومة العراق على أنه تحقيقا لهذه الغاية، سيستمر التواصل المنتظم بين النظراء التقنيين خلال الأشهر الستة المقبلة وحتى أيلول/سبتمبر 2024 لتقديم الدعم التقني وبناء القدرات بأقصى ما يستطيعه الفريق.

13 - وإدراكا لهذا الإطار وللإطار الزمني المقبل، يركز الفريق والسلطات العراقية المختصة على بدء العملية وتبيان التقدم المحرز في الإفصاح عن الأدلة التي يحوزها الفريق. وفي 13 آذار/مارس 2024، وبالاتفاق مع لجنة التنسيق الوطنية، أكمل الفريق تزويد المجلس الأعلى للقضاء بشريحة أولى من الأدلة المجمعة التي سبق أن تقاسمها نظراء من السلطة القضائية مع الفريق. ويعمل الفريق بنشاط على التخطيط لعمليات الإفصاح اللاحقة، ولا سيما فيما يتعلق بأنواع أخرى من الأدلة، ودراسة المسائل المتعلقة بشروط الاستلام وموافقة المصدر دراسة أدقّ. ولا يزال الفريق ملتزما بالعمل بشكل بنّاء مع السلطات العراقية بشأن هذه المسألة خلال الأشهر الستة المقبلة. ومع ذلك، لا يمكنه ضمان أن تسلَّم، بحلول 17 أيلول/سبتمبر 2024، شريحة الأدلة التي تتطلب استعراض كل حالة على حدة من حيث شروط الاستلام ومن حيث الموافقة.

(1) يتيح أي نظام لإدارة الأدلة قدرات بحث متقدمة لمستودع أدلة معين وخاصيات مثل تتبع تسلسل العهدة، وبيانات وصفية تفصيلية لتصنيف الأدلة، وتكاملا مع الإجراءات القانونية، بما يكفل سلامة الأدلة ومقبوليتها في المحاكم.

14 - وبالتوازي مع جهود الإفصاح هذه، يواصل الفريق مساعدة السلطات العراقية المختصة على الحفظ المنهجي لما تحوزه من أدلة أصلا فيما يتعلق بجرائم تنظيم داعش. وهذا الدعم مستمر منذ أكثر من ثلاث سنوات ويهدف إلى ضمان أن يكون للمحاكم الجنائية المعنية في العراق سجلات متعلقة بتنظيم داعش منظَّمة ومُرَقمنَة ومحفوظة بالكامل. وسيُنجَز ذلك في ست محاكم - محاكم الكرخ (بغداد)، والأنبار، وإربيل، والسليمانية، وكرميان، ودهوك - بحلول موعد انتهاء الولاية، بينما سيظل منجزا جزئيا في خمس محاكم - محاكم الرصافة (بغداد)، وتكريت، والموصل، وكركوك، والناصرية. وقد تم بالفعل توريد المعدات التقنية (مثل أجهزة الكمبيوتر المحمولة والبرامجيات والماسحات الضوئية) المطلوبة لمواصلة هذا العمل بعد 17 أيلول/سبتمبر 2024، ولكن سيحتاج كل موقع إلى تكريس موظفين لتولي المسؤولية من الاستشاريين المحليين الذين استخدمهم الفريق للقيام بالعمل.

15 - وبالإضافة إلى ذلك، بدأ الفريق مشروعا لإنشاء أرشيف مركزي للسجلات المتصلة بتنظيم داعش، كان القصد منه أن يكون قاعدة بيانات شاملة لجميع وثائق وسجلات التنظيم المرقمنة في مجلس القضاء الأعلى (بغداد) وفي نظام إدارة الوثائق[2]. وفي حين كان من المقرر أصلا أن تشمل هذه المحفوظات المَحُوز من الأدلة ذا الصلة لما عدده 16 محكمة في العراق، فقد قُلص النطاق إلى 3 محاكم، بما يشمل اثنتين من أكبر محفوظات المحاكم - في الكرخ والرصافة (بغداد) - للمساعدة في استخدام السجلات المرقمنة والوصول إليها بشكل أكثر كفاءة في العمل اليومي للسلطة القضائية.

16 - وحُدد أيضا وضع عمليات المحفوظات المناسبة لتخزين وحفظ ما يحوزه فريق التحقيق من الأدلة بعد 17 أيلول/سبتمبر 2024 باعتباره من الأولويات، وذلك عملا بالفقرة 10 من الاختصاصات وعلى النحو المبين بالتفصيل في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2697 (2023) (S/2024/20). ويتناول التقرير، على وجه الخصوص، مسؤوليات الأمانة العامة في المستقبل. وظل الخبراء في الفريق على اتصال منتظم بالعناصر المعنية في الأمانة العامة المكلفة بمتابعة هذه المسؤوليات، بما في ذلك مكتب الشؤون القانونية، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقسم إدارة المحفوظات والسجلات. وانصب تركيز هذه المناقشات على نقل المعارف والنظم التقنية من الفريق إلى الأمانة العامة، بما يتيح إمكانية الاستمرارية في إدارة الأدلة التي يجمعها الفريق وفي تطبيق المعايير. ومن وجهة نظر دعم الجهود الرامية إلى مساءلة تنظيم داعش، سيكون من المستصوب إنشاء محفوظات "قابلة للتداول" منظمة لما يجمعه الفريق ويسلمه من أدلة، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، وإتاحتها لجميع المؤسسات التي تتعامل مع هذه المسألة. ووفقا للاختصاصات، لا تزال تلك المسائل خاضعة للمناقشة المستمرة مع جميع الجهات المعنية، بما فيها حكومة العراق.

التحقيقات

17 - يتيح قرار مجلس الأمن 2379 (2017) والاختصاصات أساسا لإجراء تحقيقات مستقلة من قبل الفريق في العراق، في ظل الاحترام الكامل للسيادة العراقية وبالتعاون الوثيق مع السلطات العراقية المختصة. وقد كان بدء التحقيقات الميدانية عملية تدريجية، حيث بُدئ الأمر بثلاثة تحقيقات رئيسية في عام 2019 تغطي الجرائم المرتكبة في سنجار وتكريت والموصل، ثم زيدت ست وحدات تحقيق ميدانية ووحدتان

(2) يتيح أي نظام لإدارة الوثائق قدرات بحث متقدمة لمستودع أدلة معين. غير أنه يفتقر إلى الخاصيات المتخصصة والمتقدمة التي تكون في نظام إدارة الأدلة، ولا سيما خاصية تتبع تسلسل العهدة، والبيانات الوصفية التفصيلية لتصنيف الأدلة، والتكامل مع الإجراءات القانونية.

مواضـــيعيتان بحلول عام 2022 مع إضـــافة تحقيق متداخل في شـــأن تدمير تنظيم داعش التراثَ الثقافي. وبصـرف النظر عن تباين تواريخ بدء التحقيقات، فقد تقدم كل تحقيق بوتيرته الخاصـة وفقا لما يتفرد به من العوامل والظروف، بما في ذلك تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على جميع العمليات.

18 - وقد تمكن الفريق، منذ عام 2017، من إكمال العديد من تقييمات الحالات والتقارير التحليلية المتصلة بتحقيقاته ومن الإفصاح عن منتجات العمل هذه لنظرائه القضائيين العراقيين، لا سيما فيما يتعلق بالهياكل المالية لتنظيم داعش، واســتخدام الأســلحة الكيميائية واســتحداثها من قبل تنظيم داعش، والعنف الجنسـي المرتكب على يد تنظيم داعش ضـد النسـاء والفتيات من جميع الطوائف العراقية. وبالإضـافة إلى ذلك، عمل الفريق على الإفصاح عن الأدلة الأساسية التي تدعم منتجات العمل هذه، وفقا لشروط الاستلام وموافقة المصـادر. ويُفصـح عن منتجات العمل والأدلة هذه لنظراء قضـائيين محددين ويطلعون على النتائج الوقائعية والقانونية للجرائم الأساسية التي حُقق فيها.

19 - وقـد كثف الفريق عملـه لضـــمـان إكمـال معظم التحقيقـات المفتوحـة بطريقـة منظمـة قبـل 17 أيلول/ســبتمبر 2024، بحيث يمكن تســليم مجموعة من منتجات العمل المجدية التي ينتجها الفريق. وقد حول الفريق موارده إلى منتجات العمل التي يمكن أن تكون جاهزة للإفصـــاح عنها للعراق قبل ذلك التاريخ. ويشـمل ذلك الإفصـاح عن تقييمات الحالات النهائية والتقارير التحليلية بشـأن أربعة من تحقيقاته: التحقيق بشـأن سـنجار (الطائفة الأيزيدية)، والتحقيق بشـأن أكاديمية تكريت الجوية/معسـكر سـبايكر[3]، والتحقيق بشـأن الهجوم على سـجن بادوش، والجرائم ضـد الطائفة المسـيحية. وقد أُكمل العديد من هذه التحقيقات منذ مدة، ولكن لم يُفصَح عن نتائجها. وسـيُفصَح عن تقييمات الحالات والتقارير التحليلية الأولية لتحقيقين آخرين: التحقيق بشـأن طوائف الكاكائيين/الشـبك/التركمان الشـيعة، والتحقيق بشـأن الأنبار (عشـيرة البو نمر السـنية). وأخيرا، سـيُفصَح عن ثلاثة تقارير تحليلية مواضـيعية، تتعلق باللجنة المفوضـة لتنظيم داعش وبديوان الجند وبالجرائم الجنسية والجنسانية المرتكبة ضد جميع الطوائف المتضررة[4]، بالإضافة إلى 10 تقارير استدلالية جنائية ذات صلة وغيرها من المنتجات التقنية، مثل المعلومات الخرائطية والمساحية ومعلومات الصور المتعامدة الفسيفسائية بأشكال شتى (مثل الخرائط والملفات الرقمية والصور). وستكون جميع منتجات العمل التي ينبغي الإفصاح عنها مرفوقة بالأدلة الأساسية وستخضع للتنقيح عند اللزوم.

20 - وقد أعربت حكومة العراق عن التزامها بسنّ تشريع وطني بشأن الجرائم الدولية، وهي جرائم الحرب والجرائم ضـد الإنسـانية وجريمة الإبادة الجماعية، بما يمكّن من محاسـبة الجناة من تنظيم داعش جنائيا بتهم ارتكاب هذه الجرائم في العراق. وبناء على طلب العراق، قدم الفريق المســاعدة التقنية للســلطات العراقية المختصـة في إعداد مشـروع قانون في سياق فريق عمل مشـترك أنشـئ في آذار/مارس 2023. وهذا القانون مطلوب كأســاس قانوني لزيادة جدوى نواتج العمل التي يفصــح عنها الفريق إلى أقصــى حد ممكن، لأنها تتضمن في الغالب نتائج تتعلق بالجرائم الدولية والأساس الإثباتي الذي استندت إليه تلك النتائج. فعلى سبيل المثال، هناك حاجة إلى تقييمات الحالات، التي تحدد العناصـر السـياقية القائمة على الأدلة لارتكاب جرائم

(3) هذه النسـخة من تقييم الحالات أكثر تقدما من النسـخة الأولية التي أصـدرها الفريق في عام 2021، وهي تتضـمن نتائج وقائعية إضافية ونتائج قانونية مستكملة. وبشكل أكثر تحديدا، ستتضمن مؤشرات على النية في ارتكاب أعمال إبادة جماعية ضد الطائفة الشـيعية. ولكن، سـتكون هناك حاجة إلى مزيد من التحقيق لإثبات جريمة الإبادة الجماعية التي تتسـم بالتعقيد. وهذا يعني أن ما يهدف الفريق إلى الإفصاح عنه يقع في منزلة بين التقييم النهائي للحالات وتقييمها الأولي.

(4) سيكون التقرير عن الجرائم الجنسية والجنسانية نسخة محدثة من التقرير الذي سبق الإفصاح عنه للنظراء القضائيين العراقيين.

الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو جريمة الإبادة الجماعية، من أجل البت بتا سليما في الفظائع الواسعة النطاق التي يكون فيها العديد من الجناة ضالعين في حادث واحد (مثل الجرائم المرتكبة في قرية كوجو وفي كل من أكاديمية تكريت الجوية/ معسكر سبايكر وسجن بادوش).

21 - وبالتوازي مع ذلك، فقد حدد الفريق، بالتعاون مع القضاء العراقي، عددا متزايدا من الأشخاص مثار الاهتمام المقيمين في دول ثالثة ممن قد تكون لهم صلة بمختلف الجرائم الدولية والأحداث التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق. وقد عمل الفريق مع قضاة عراقيين مختصين على إعداد ملفات قضايا مشتركة بشأن هؤلاء الجناة المقيمين في الخارج، وتقديم دعم حاسم لإغلاق الملاذات الآمنة للجناة من تنظيم داعش الذين فروا من العراق.

بناء القدرات

22 - يعمل الفريق عن كثب، منذ إنشائه، مع السلطات العراقية المختصة لتحقيق أهدافه في مجال التحقيق. ويشمل هذا التعاون بناء قدرات تلك السلطات بإتاحة التدريب والمعدات والخبرة التقنية والفنية. وإدراكا من الفريق بأن ولايته لن تبقى سارية إلى أجل غير مسمى، فقد أعطى الأولوية لاستدامة القدرات التي يتيحها. ويُعتمد في معظم المجالات التي يقدم فيها الفريق الدعم على أموال خارجة عن الميزانية. وبعض المجالات، مثل الاستدلال الجنائي الرقمي وحفريات المقابر الجماعية، تستلزم قدرا كبيرا من الموارد المالية والموارد البشرية، كما تتطلب خبرة كبيرة لتنفيذ أعمالها. ومن المحتمل أن يتحمل النظراء الوطنيون الذين يقودون هذا العمل هذا العبء وحدهم بعد انتهاء الولاية، لأنه سيلزم إعادة الموارد الخارجة عن الميزانية المقدمة إلى الفريق لدعم هذا العمل إلى الجهات المانحة المعنية.

23 - وقد حدد الفريق، بالاشتراك مع نظرائه العراقيين، مجموعة من النقاط المرجعية في مجال الاستدلال الجنائي العلمي يمكن استيفاؤها قبل انتهاء الولاية. وسيستمر التعاون مع دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية ودائرة الطب العدلي وفق استراتيجية متفق عليها مسبقا مدتها سنتان تتعلق بمواقع المقابر الجماعية المرتبطة بتنظيم داعش. ويشمل ذلك عملية حفريات واحدة في بئر علو عنتر، وهي حفرة كبيرة ومعقدة بالقرب من تلعفر، وكانت الأعمال التحضيرية جارية فيها منذ أشهر. ولأغراض تحديد هوية الضحايا، سيواصل الفريق العمل عن كثب مع دائرة الطب العدلي لإعداد مختبر الحمض النووي الخاص بها للحصول على اعتماد المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، وهو معيار معترف به فيما يتعلق بقطاع هذه المختبرات في جميع أنحاء العالم ومكلِف ويستغرق وقتا طويلا للحصول عليه. وفي حين سيُحرَز تقدم في غضون ذلك، من المرجح أن تحتاج دائرة الطب العدلي إلى إيجاد سبيل آخر لدعم عملية الحصول على ذلك المعيار بعد انتهاء الولاية.

24 - وأنشأ الفريق مختبرات استدلال جنائي رقمي أساسية في خمس محاكم لمكافحة الإرهاب في العراق، مما مكن موظفين عراقيين مدربين من تحصيل الأدلة الرقمية وإدارتها والتحقق منها. وسيستمر توفير معدات إضافية وإتاحة التدريب في هذه المواقع، وفقا لاحتياجات المختبرات، وذلك حتى انتهاء الولاية. وتحديدا، سيدعم الفريق الموظفين المدربين في أربع محاكم لاستخدام البرامجيات التي تيسر الحصول على البيانات مما تحوزه تلك المحاكم من الهواتف النقالة المحجوزة التي تعود لتنظيم داعش، وذلك باتباع النهج نفسه الذي يتبعه الفريق في استخدام المحجوزات من الأقراص الصلبة التي تعود لتنظيم داعش. ومن المتوقع أن تقيَّم القيمة الإثباتية للبيانات المستخرجة من عدد يتراوح بين 50 و 100 هاتف محمول بالتعاون مع العراق أثناء

وجود خبراء الاستدلال الجنائي التابعين للفريق. ويتيح الفريق، كلما أمكن، تراخيص متعددة السنوات لجميع البرامجيات المتبرع بها لضمان استمرارية العمليات المختبرية بعد مغادرة الفريق.

25 - ويعمل الفريق بنشاط مع السلطات العراقية المختصة لتعزيز التدابير القائمة التي توفر الأمن والسلامة والخصوصية والرفاه للشهود والضحايا والناجين الذين يقدمون إفاداتهم للفريق. وشمل هذا الدعم إجراء تقييم لاحتياجات وحدة حماية الشهود في وزارة الداخلية، ويشمل العمل مع الوزارة على وضع إجراءات لضمان سرية التفاصيل المتعلقة بأي مقابلة مع الشهود؛ وتقديم تفسيرات للشهود فيما يتعلق بسرية المعلومات والطابع الطوعي للعملية؛ والتقييم النفسي - الاجتماعي والدعم ذي الصلة أثناء إجراء المقابلة؛ وتقنيات إجراء المقابلات الواعية بالصدمات والتدابير الخاصة المنطبقة على الشهود المعرضين للخطر. وأقر الجانبان بأن هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به، واتفقا على أن يتيح الفريق التدريب لـ 160 مشاركا في ثماني دورات بشأن حماية الشهود وأفضل الممارسات النفسية - الاجتماعية، وذلك في بغداد ودهوك وإربيل. وعلاوة على ذلك، ستُنفَّذ حلقة عمل لبناء القدرات لمدة أسبوعين لفائدة 100 موظف كحد أقصى من وحدة حماية الشهود المتخصصة في وزارة الداخلية العراقية.

التواصل مع الدول الأعضاء: تقديم الدعم للإجراءات القضائية الوطنية الجارية

26 - عملا بقرار مجلس الأمن 2379 (2017) والاختصاصات، يقدم الفريق المساعدة إلى السلطات القضائية للدول الثالثة لتعزيز تحقيقاتها وملاحقاتها القضائية بشأن أعمال قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو جريمة الإبادة الجماعية المرتكبة من قبل تنظيم داعش في العراق. وإن دعم الإجراءات الوطنية في الدول الثالثة بهذه الطريقة كان ولا يزال ضروريا لتعزيز المساءلة عن الجرائم الدولية في جميع أنحاء العالم، وللاعتراف بمعاناة الضحايا والسماح بإسماع أصواتهم من خلال المحاكمات القائمة على الأدلة بما يتمشى مع معايير العدالة الجنائية الدولية. ويعكس هذا الدعم أيضا إرادة العراق أن يُضمَن عدم إيجاد ملاذات آمنة في أماكن أخرى للجناة من تنظيم داعش الذين فروا من البلد.

27 - ومنذ بدء عمل الفريق، طلب الحصول على مساعدته ما مجموعُه 20 دولة ثالثة و 45 سلطة مختصة داخل هذه الدول الثالثة. ومن بين الطلبات الـ 229 الواردة، يعمل الفريق حاليا على 67 طلبا، بينما تم البت في 120 طلبا أو تعليق النظر فيها، في انتظار الحصول على معلومات إضافية من السلطات الوطنية. وحتى تاريخ تقديم هذا التقرير، كان الفريق قد قدم الدعم فيما يتعلق بـ 17 قضية في دول ثالثة وكانت قيد التحقيق وأدت إلى توجيه لوائح اتهام؛ وأفضى 15 منها إلى حكم بالإدانة.

28 - والفريق مصمم على تقديم الدعم لأكبر عدد ممكن من التحقيقات والملاحقات القضائية التي تجريها الدول الثالثة قبل انتهاء ولايته. وتظل معظم طلبات المساعدة مفتوحة لفترة طويلة لأن السلطات الوطنية المعنية تحتاج إلى الدعم في عدة مراحل (أي مراحل التحقيق والمحاكمة الابتدائية والاستئناف). وكما ورد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2697 (2023) (S/2024/20)، فإن الفريق ملزم بالحصول على موافقة كل مقدم للمعلومات. وينطبق ذلك على الدول الثالثة التي قدمت طلبا إلى الفريق وقدمت معلومات لذلك الغرض. وحالما تنتهي الولاية، سيتوقف هذا الدعم، الذي يقدم في سياق ولاية الفريق ووفقا للاختصاصات. والفريق ليس في وضع يسمح له بإحالة الطلبات التي تظل مفتوحة في 17 أيلول/سبتمبر 2024 إلى أي سلطة أخرى. وسيظل الأمر متروكا للسلطات القضائية للدول الثالثة لتقرر ما إذا كانت ترغب في تقديم طلب إلى العراق مباشرة وكيف ترغب أن يتم ذلك، مع مراعاة ما يخصها من نظم قانونية وإجراءات وعمليات.

29 - ويمكن أن يزداد عدد التحقيقات وأن تزداد، بالتالي، احتياجات السلطات القضائية للدول الثالثة لأن العديد منها لم يبدأ عمله التحقيقي في الجرائم الدولية التي ارتكبها تنظيم داعش إلا مؤخرا. وبالإضافة إلى ذلك، بما أن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي لا تسقط بالتقادم، فقد تبدأ السلطات القضائية مثل هذه التحقيقات بعد سنوات من الآن. والفريق، الذي يوجد مقره في العراق والذي يعمل عن كثب مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، يضطلع بدور فريد ويجلب قيمة مضافة كبيرة كميسّر للعدالة وكحلقة وصل بين السلطات القضائية للدول الثالثة والسلطات العراقية والشهود والناجين والمنظمات غير الحكومية المحلية، لكن هذا الدور لن يستمر بعد 17 أيلول/سبتمبر 2024. ومن المرجح أن يعني ذلك انتكاسة لجهود المساءلة الجارية في العديد من الدول الثالثة التي تعوّل على الدعم المقدَّم من الفريق.

30 - وبناء على طلب حكومة العراق ولجنة التنسيق الوطنية، سيقدم الفريق قائمة إضافية تجميعية للأدلة التي يسَّرتها السلطات العراقية والتي قدمها الفريق، بموافقة العراق لدعم التحقيقات والملاحقات القضائية في الدول الثالثة.

ثالثا - منظور متوسط الأجل لتحسين تنفيذ الولاية وللإنجاز المنظَّم بحلول 17 أيلول/سبتمبر 2025

31 - لا يعني انتهاء الولاية في 17 أيلول/سبتمبر 2024 أن الولاية ستكون قد أُنجزت. ولذلك يسعى الفريق إلى توضيح ما يعنيه الإنجاز السليم لولايته وما كان يمكن تحقيقه على المدى المتوسط بشكل أفضل، متمثلا في ذلك تمديدا افتراضيا لولايته حتى 17 أيلول/سبتمبر 2025. والغرض المتوخى من ذلك هو إطلاع حكومة العراق ومجلس الأمن والمجتمع الدولي بشكل كامل على النقاط المرجعية التطلعية التي يحددها الفريق لنفسه حتى هذا التاريخ، وعلى الآثار التي تنجم عن إنهاء الولاية قبل استيفاء تلك النقاط المرجعية. وعلاوة على ذلك، يزود هذا التمرين العراق بدليل مقترح للخطوات التالية المحتملة التي يمكن أن يتخذها لمواصلة عمل الفريق بعد 17 أيلول/سبتمبر 2024.

32 - وكان من شأن سنة إضافية أن تمكن الفريق من إكمال عمله في شكل أكثر اتساقا مع الطلبات الواردة في قراريْ مجلس الأمن 2379 (2017) و 2697 (2023). وباختصار، سيعني ذلك إتاحة الوقت لضمان أن يكون لدى العراق نظام لإدارة الأدلة بدعم أكبر من الفريق، ومنح الفريق مزيدا من الوقت لإعداد ما يحوزه من أدلة للإفصاح عنها على نحو منهجي للعراق في شكل قابل للاستخدام. ويمكن أن يحوَّل تركيز التحقيقات التي أُكملَت فيها تقييمات الحالات إلى تقديم منتجات عمل إضافية، ولا سيما ملفات تعريف الجناة، للإفصاح عنها للعراق. وستنفَّذ جهود بناء القدرات الجارية وفقا للجداول الزمنية المتوخاة للمشروع، مما يؤدي إلى استنفاد الموارد المخصصة لهذا الغرض استنفادا كاملا. وللطلبات الجارية المقدمة من دول ثالثة للحصول على المساعدة فرصة أكبر لكي يُستكمل البت فيها.

إدارة الأدلة

33 - يمكن للفريق أن يدعم تركيب نظام لإدارة الأدلة ضمن الأرشيف المركزي للسجلات المتعلقة بتنظيم داعش التي يعمل على إنشائها كجزء من عمله في مجالي الرقمنة والحفظ في مجلس القضاء الأعلى. وفي حين أن إنشاء نظام قاعدة بيانات مركزي من هذا القبيل أمر متروك للعراق، فإن تمديد الإطار الزمني من شأنه أن يمكّن الفريق من تقديم الدعم الفعال في تركيبه لفائدة السلطات المختصة. ومن شأن ذلك أن يكفل

حصول العراق على القدرة التقنية على تلقي واستخدام نسخة معالجة من البيانات، مما يتيح له قدرة محسنة على إدارة الأدلة بشكل عام. ومن شأن الجانبين أيضا أن يتمكنا من استكشاف واستعراض وتحديد أداة للبحث للعراق مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات والأهداف المحددة للسلطات المختصة. وفيما يتعلق بالمَحُوز من الأدلة، من شأن الفريق أن يتمكن من ترميز الأدلة بالكامل وفق شروط الاستلام والموافقة من المصدر، وكذلك من إجراء جميع عمليات التنقيح اللازمة لأغراض الإفصاح. وهذه عملية تستلزم الكثير من الوقت والموارد ويتم تطبيقها حاليا على كمية كبيرة من الأدلة. ومن شأن إتاحة الوقت أن تتيح قدرا أكبر من اليقين بأنه يمكن الإفصاح عن جميع الأدلة التي يحوزها الفريق، ومن شأنها أن تمكن الفريق من تحديد الموارد الإضافية التي يمكن أن تعجل بالعملية.

34 - ويمكن تحقيق الأهداف الأصلية التي حددها العراق والفريق فيما يتعلق بالرقمنة والحفظ ضمن الجدول الزمني للمشروع. وبتوافر التمويل، يمكن إنجاز أعمال الرقمنة والحفظ في جميع المواقع العاملة الحالية، ويمكن للفريق أن يساعد في إنشاء نظام لإدارة الوثائق بخاصية لإدارة الأدلة، يكون مربوطا بالمحفوظات المركزية في 16 محكمة. وهذا عدد من شأنه أن يفوق، بأربعة أضعاف، عدد المواقع التي يمكن للفريق أن ينجز فيها ذلك النظام بحلول 17 أيلول/سبتمبر 2024. وفي مشروع ذي صلة، من شأن عدد منظمات المجتمع المدني في العراق التي تتلقى دعما مماثلا لذلك المقدم للمحاكم أن يزداد من 8 منظمات إلى عدد قد يصل إلى 15 منظمة.

التحقيقات

35 - من التطورات الرئيسية التي يمكن أن تحدث في العمل التحقيقي للفريق على مدى عام إضافي استحداث ملفات القضايا التي تركز على الجناة. ومن شأن الفريق أن يتمكن من أن ينتج قوائم شاملة بالأشخاص مثار الاهتمام، وأن يعد، استنادا إلى هذه القوائم وأولويات النظراء القضائيين العراقيين، ما يصل إلى 20 ملفا من ملفات القضايا المرتبطة بالأشخاص مثار الاهتمام المرجح أكثر إخضاعهم للمساءلة، وأن يفصح عنها. ومن شأن الفريق أن يتمكن من وضع اللمسات الأخيرة على تقارير تقييم الحالات المتعلقة بطوائف الكاكائيين/الشبك/التركمان الشيعة والحالات المتعلقة بالأنبار (عشيرة البو نمر السنية) - تلك التي ستصدر كتقارير أولية في عام 2024 - ومن وضع اللمسات الأخيرة على بعض العناصر التي حُددت على أنها أولية في تقييم حالة أكاديمية تكريت الجوية (معسكر سبايكر). ويمكن تطوير التحقيقات وخطوط التحري الأخرى، بما في ذلك التحقيقات بشأن تكريت (العلم) وبشأن الموصل (قيادة تنظيم داعش/الجرائم المرتكبة ضد قوات الأمن العراقية) وبشأن تدمير التراث الثقافي، لتصبح تقييمات أولية للحالات كذلك. ويمكن أيضا وضع اللمسات الأخيرة على تقرير تحليلي عن نهب النفط وتهريبه، وهو التقرير الذي أُلغيت الأولوية التي كانت قد أعطيت له لصالح منتجات عمل أخرى. وكان الفريق قد زاد في السابق من عمله فيما يتعلق بالمنتسبين المزعومين إلى تنظيم داعش الذين أعيدوا إلى وطنهم من مخيم الهول. ويمكن أن يظل هذا العمل ذا قيمة كبيرة، في التعامل مع شهادات الشهود من العائدين وفي دعم الملاحقات القضائية للجناة المزعومين، ولا سيما المقاتلين الأجانب.

بناء القدرات

36 - من شأن الفريق أن يواصل مساعدة دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية ودائرة الطب العدلي في إجراء الحفريات في 10 إلى 16 موقعا للمقابر الجماعية، واستكمال الاستراتيجية الأصلية المتعلقة بالمقابر

الجماعية التي تستغرق سنتين في نهاية المطاف. ويمكن أن يشمل ذلك توفير التخطيط الفني والمساعدة اللازمين لحفر الحفرة في موقع الخفسة. ويمكن أيضا توفير معدات إضافية للاستدلال الجنائي العلمي والتدريب بتمويل خارج عن الميزانية، بقيمة تتراوح بين 1,2 مليون دولار و 1,4 مليون دولار تقريبا، وهو مبلغ تم تأمينه وتخصيصه بالفعل لهذا الغرض. وبالنسبة لمديرية المقابر الجماعية، يمكن أن يشمل ذلك التدريب على تقنيات الاستشعار عن بعد؛ والتنقيب الآثاري؛ والحصول على بيانات الصور الساتلية ومعالجتها؛ والاستغلال المفتوح المصدر المتقدم؛ والتخطيط القائم على المعلومات الاستخبارية. ويمكن أن يستهدف التدريب الذي قد يقدم لدائرة الطب العدلي تأمين الاعتماد لمختبر الحمض النووي الخاص بها، وأن يشمل الأنثروبولوجيا الجنائية المتقدمة. ويمكن إجراء الدورات التدريبية لفائدة كل من دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية ودائرة الطب العدلي بالشراكة مع المؤسسات والجامعات الرائدة.

37 - وفيما يتعلق بالدعم المستمر لمختبرات الاستدلال الجنائي الرقمي، يمكن للفريق أن يواصل إعطاء الأولوية لتوفير برامجيات استخراج البيانات من الهواتف المحمولة، ويمكنه أن يوسع نطاق التدريب ليشمل تسعة مواقع للمحاكم بدلا من أربعة مواقع. ومن شأن ذلك أن يساعد إلى حد كبير على التصدي لتحد خاص يتمثل في كون العديد من محجوزات الهواتف المحمولة التي تعود لتنظيم داعش لا تزال لم تُعالَج بعد. ومن شأن نهج نشر حلول قائمة على البرامجيات لمرة واحدة والتي يمكن تأمين تراخيصها لمدة ثلاث سنوات أن يضمن جعل القدرة ميسرة في جميع أنحاء العراق. وإذا ما نُفذ الأمر بنجاح، فإنه قد يعالج عبء العمل المتراكم ويمكّن الفريق والمختبرات من تحديد القيمة الإثباتية لما يقرب من 600 1 هاتف محمول، بدلا من عدد يتراوح بين 50 و 100 هاتف. ومن شأن المعلومات التي يتم جمعها من خلال هذه العملية أن تسهل التحليل الجنائي القوي للهيكل التنظيمي والتسلسل القيادي والوجود الجغرافي لتنظيم داعش.

38 - وباتباع النهج نفسه المتَّبع في مجال الاستدلال الجنائي الرقمي، يمكن أن يسعى الفريق إلى توسيع وتعميق دعمه المستمر للعراق في مجال حماية الشهود والدعم النفسي، مع وضع أهداف محددة في الاعتبار. وقد يتمكن الفريق من زيادة عدد المشاركين في التدريب في هذه المجالات من 160 إلى 300 مشارك، وزيادة عدد الدورات من 8 إلى 20 دورة. ويمكن توسيع نطاق التدريب للموظفين العاملين في وحدة حماية الشهود المتخصصة في وزارة الداخلية، المقرر تنفيذه في عام 2024، ليشمل القضاة وغيرهم من مقدمي الحماية المعينين.

التواصل مع الدول الأعضاء: تقديم الدعم للإجراءات القضائية الوطنية الجارية

39 - من شأن الفريق أن يواصل دعم طلبات المساعدة المفتوحة والمستقبلية الواردة من السلطات القضائية للدول الثالثة، وإلا فهي طلبات سيتعين إنهاؤها بمجرد انتهاء الولاية. وبذلك، قد يتسنى للفريق أن يواصل تأمين الاتصال بين هذه السلطات القضائية والسلطات العراقية والشهود والناجين والمنظمات غير الحكومية المحلية.

40 - واستنادا إلى النموذج الناجح المتمثل في إعداد ملفات القضايا مع النظراء القضائيين العراقيين لمشاركتها مع الدول الثالثة التي يقيم فيها الجناة المزعومون من تنظيم داعش، يمكن للفريق أن يعمل بشكل أوثق مع النظراء الآخرين في العراق لتوسيع نطاق ذلك الجهد ليشمل العائدين من مخيم الهول. ومن شأن ذلك أن يدعم بشكل مباشر الجهود العراقية الرامية إلى إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أوطانهم من خلال تقديم مجموعات أدلة مرتبطة بالجرائم المحددة التي ارتكبها الجناة المزعومون. ويمكن بعد ذلك تقاسم هذه

المجموعات مع السلطات القضائية المعنية للدول الثالثة التي يمكنها استخدام تلك المجموعات لمحاسبة الجناة بمجرد إعادتهم إلى الوطن.

رابعا - خاتمة

41 - لا تزال الأسباب الفنية والقانونية لإنشاء ولاية فريق التحقيق صالحة وقابلة للتطبيق اليوم كما كانت في عام 2017: فقد ارتكب أعضاء تنظيم داعش جرائم دولية، وينبغي التحقيق في هذه الجرائم، كما ينبغي مساءلة الجناة المزعومين في العراق وفي الدول الثالثة جنائيا عن أفعالهم في إجراءات محايدة ومستقلة وذات مصداقية تتفق مع الاختصاصات ومع ميثاق الأمم المتحدة وأفضل ممارسات الأمم المتحدة والقانون الدولي ذي الصلة، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2018، يعمل الفريق عن كثب مع النظراء العراقيين لدعم هذه الأهداف من خلال إجراء تحقيقات ميدانية وجمع الأدلة وإتاحة بناء القدرات. وقد جعل الفريق، منذ إنشائه، الضحايا في صميم عمله، وضمن إسماع أصواتهم إلى جانب دعواتهم لمحاسبة تنظيم داعش عمّا ارتكبه من جرائم دولية. وتوضح خريطة الطريق الخطوات الإضافية التي يجب اتخاذها بحلول 17 أيلول/سبتمبر 2024 للاقتراب أكثر من تحقيق هذه الأهداف. والغرض من ذلك هو إطلاع حكومة العراق ومجلس الأمن والمجتمع الدولي بشكل كامل على النقاط المرجعية التطلعية التي حددها الفريق لنفسه حتى ذلك التاريخ؛ وعلى الآثار التي تنجم عن إنهاء الولاية قبل استيفاء هذه النقاط المرجعية؛ وعلى مسار محتمل يمكن أن يتبعه العراق في سعيه لمواصلة عمل الفريق في محاسبة الجناة من تنظيم داعش، وفي السعي لتحقيق العدالة القائمة على الأدلة التي تثبت الحقيقة وتحقق ما تطلبه مجتمعات الضحايا في العراق.